أقر الموازنة العامة للدولة وميزانيات «البترول» و«التأمينات» و«معهد الأبحاث» و«المالية»

المجلس يختتم دور انعقاده البرلماني الأول

■ وزير المالية: الإيرادات المقدرة للميزانية العامة في العام المالي 2017/ 2018 زادت بنسبة 30 بالمئة

الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة الختامية أمس

■ الإيرادات النفطية بلغت منفردة نحو 11.7 مليار دينار أما غير النفطية فلا تتجاوز 1.6 مليار

جانب من الجلسة

كتب
عمر الرشيدي
ومصطفى كامل

اختتم مجلس الأمة أمس دور انعقاده البرلماني الأول، بعد إقراره الموازنة العامة الجديدة للدولة، واعتماد الحساب الختامي لأربعة جهات هي مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة والهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومعهد الكويت للابحاث العلمية والادارة المالية للدولة والادارات الحكومية،وقرر ربط ميزانياتها عن السنة المالية 2017/2018.

وكان المجلس ناقش أمس الحالة المالية للدولة واستمع إلى بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية ومشروع ميزانية 2018/2017.

وأكد نائب رئيس الوزراء وزير المالية أنس الصالح أن العجز المتوقع في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2017 – 2018 يقدر بنحو 7.9 مليارات دينار.

وأوضح أن تمويل هذا العجز سيكون من خلال استراتيجية متوازنة تعتمد على انتقاء أفضل الخيارات من أدوات التحويل المتاحة وأقلها تكلفة على المال العام، بما في ذلك إصدارات الدين المحلية والدولية، والاستفادة من السيولة المتوافرة في صندوق الاحتياطي العام للدولة.

وقال إن الإيرادات الاجمالية المقدرة في الميزانية تبلغ «11.7» مليار دينار إيرادات نفطية، مقدرة على أساس 45 دولارا لبرميل النفط، ونحو «1.6» مليار دينار إيرادات غير نفطية.

وأضاف ان المصروفات قدرت بحوالي «19.9» مليار دينار، فيما قدر استقطاع احتياطي الأجيال القادمة بنحو «1.3» مليار دينار.

وشدد الصالح على اهمية تضافر جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية ومؤسسة المجتمع المدني لدعم وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.

وبين ان مستقبل الاقتصاد واستدامة المالية العامة قد اصبحا مرهونين بقدرة السياسة العامة على مواجهة المصاعب المتفاقمة التي تواجهها الكويت منذ بدء انخفاض اسعار النفط.

واشار وزير المالية إلى أن وكالة موديز للتصنيف الائتماني السيادي للكويت عند مستوى Aa2 ورفعت نظرتها المستقبلية الى مستقرة بما يعكس القناعة بوجود مؤشرات كافية على قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي.

من جانبه قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بمجلس الامة النائب عدنان عبدالصمد ان آثار انخفاض اسعار النفط للسنة الرابعة على التوالي لا زالت تتسبب بعجز متراكم في

■ مستقبل الاقتصاد الوطني واستدامة المالية العامة مرهونان بالقدرة على مواجهة تحديات انخفاض أسعار النفط

الميزانية العامة للدولة بحوالي 26 مليار دينار كويتي «نحو 78 مليار دولار امريكي».

جاء ذلك في كلمة لعبدالصمد عند مناقشة المجلس في جلسته الخاصة اليوم الخميس بند تقارير لجنة «الميزانيات» البرلمانية عن مشاريع قوانين بشأن اعتماد الحسابات الختامية «2015-2016» وربط الميزانية «2017-2018» لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة والهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومعهد الكويت للابحاث العلمية والادارة المالية للدولة والادارات الحكومية.

واضاف ان حوالي 8ر6 مليار دينار «نحو 25ر8 دولار» من العجز المتراكم للميزانية هو عجز فعلي تم تمويله من الاحتياطي العام للدولة.

وذكر انه «رغم التحسن النسبي في تقدير سعر البرميل بميزانية السنة المالية الجديدة ب45 دولارا إلا ان العجز قدر ب7ر8 مليار دينار «نحو 4ر23 مليار دولار» مع رصد اللجنة لوجود تذبذب في الانتاج الفعلي للنفط الخام إذ لم يكسر حاجز انتاج الـ3 ملايين برميل إلا مرتين في السنوات الـ8 الماضية».

وأضاف عبدالصمد ان المعطيات الراهنة تشير إلى وجود تحد كبير في كيفية تحقيق الطاقة الانتاجية المستهدفة البالغة أربعة ملايين برميل في سنة 2020 لاسيما ان الإيرادات النفطية مازالت تستحوذ على 88 بالمئة من الايرادات وغياب اجراءات تنفيذية ملموسة في تنويع مصادر الدخل.

وبين ان اللجنة انجزت في دور الانعقاد الحالي 107 مواضيع وقدمت للمجلس 41 تقريرا متضمنة 344 توصية مؤكدا حرص اللجنة على إشراك ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين ووزارة المالية وديوان الخدمة المدنية في المناقشات.

واضاف ان اللجنة حرصت على الأخذ بما تبديه تلك الجهات من آراء فيما ورد في التقارير الرقابية من ملاحظات على تنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية البالغة أكثر من 2200 ملاحظة سجلها ديوان المحاسبة و42 الف مخالفة مالية سجلها جهاز المراقبين الماليين.

وقال ان المجلس اقر في شهر ابريل الماضي الاعتمادات المالية لباب مصروفات النفقات الرأسمالية متضمنة المشاريع الإنشائية والصيانة والمعدات والآلات بقيمة بلغت حوالي 2ر8 مليار دينار «نحو 4ر8 مليار دولار» للسنة المالية الجديدة.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

افتتح رئيس مجلس الأمة الجلسة الخاصة ويتلو الأمين العام اسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين عن حضور الجلسة.

مقرر لجنة الشؤون الصحية خالد العتيبي: تنويه هام بالنسبة لتعديل قانون العمل بالقطاع الاهلي حيث سقطت

وزير المالية متحدثا أثناء الجلسة

جملة «مدفوعة الأجر» سهوا من المادة 70 من القانون.

شعيب المويزري: الدعوة الخاصة بالجلسة الختامية مخالفة للمواد 108 ، 110 ، 85 من الدستور ، وكان هناك ضمانة ان الميزانيات المرفوضة سوف تمر لذا أسجل احتجاجي على هذه الدعوة.

مرزوق الغانم: لا توجد مخالفة لاي مادة من الدستور ، وكما جرى الحال في جميع جلسات مجلس الامة ، اذا رفضت اي ميزانية لن تعقد الجلسة الختامية ، ولكن هذا ما يمنع الا توزع الدعوة ، وتبقى وجهة نظر اي نائب في رفض او الموافقة على الميزانية من خلال التصويت.

د. وليد الطبطبائي: كان هناك 3 طلبات بعقد جلسة خاصة لقضية المحامين وما جرى لاحد المحامين، ولا يجوز أن تفض دور الانعقاد إلا أن ننتهي من الطلب واستعجال تقرير المالية بشأن زيادة أسعار البنزين، وعلى ذلك لا يمكن فض دور الانعقاد دون الانتهاء من قوانين الجنسية، واقترح نخرج إجازة في العشر الأواخر ونعود بعد ذلك.

مرزوق الغانم: هناك ضابطان وهما المدة الدستورية تستثنى في حال بدأ دور الانعقاد بعد أكتوبر وهذا تم استيفاءه والضابط الثاني الموافقة على الميزانيات.

واضاف: لا يوجد انطباع بأن العطلة وفض دور الانعقاد تعني أن المجلس لا يعمل بل بالعكس فترة العطلة مهمة جدا وهي تجهيز للدور المقبل.

وقال الغانم: الجلسة الخاصة للمحامين الطلب الذي قدم رفض لأسباب لائحية والطلب الثاني قدم دون تنسيق مع الأولويات.

د. وليد الطبطبائي: دستوريا من حق 10 اعضاء طلب عقد جلسة خاصة وطلبنا قائم ولا يجوز فض دور الانعقاد قبل الجلسة الخاصة بالمحامين.

مرزوق الغانم: لجنة الأولويات موجودة في اللائحة والطلب كان غير لائحي والطلب الثاني غير محدد الموعد.

رياض العدساني: بالنسبة لي سارفض الحساب الختامي للدولة ومؤسسة التامينات مرفوضة لانها مقدرة بالشكل الخاطئ وكل نائب يتحمل تصويته.

مرزوق الغانم: المرة الماضية صوتنا على الميزانية والحساب الختامي تصويت واحد، وهذه المرة سنصوت تصويتا مختلفا.

عدنان عبدالصمد «رئيس لجنة الميزانيات»: بخصوص الميزانيات التي تم رفضها وأعيدت إلى المجلس، الرفض لم يكن بخصوص أرقام، كانت الملاحظات على مخالفات ديوان المحاسبة والمراقبين الماليين، وتم التصويت باللجنة بأن سبب رفضنا هي المخالفات.

فالح العزب «وزير العدل»: في الفصل التشريعي السابع علقت الميزانيات للتصويت عليها وتم التصويت عليها مرة أخرى ولم ترفض.

■ رفع التصنيف الائتماني للكويت مؤشر على قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي

حمدان العازمي: لاننا مجبورين على الموافقة على الميزانيات، فالحل هو تقديم موعد الميزانيات.

د.خليل عبدالله: مع فض دور الانعقاد يفقد النواب حصاناتهم، فكيف لنا أن نعمل باللجان دون حصانات.

مرزوق الغانم: هناك طلب تفسير من المحكمة الدستورية.

محمد الدلال: الموضوع حسم سابقا في الجلسة قبل الماضية فيما يتعلق بالميزانيات المرفوضة وتم الاتفاق على تقديم مشروع قانون آخر والحسم الآن متروك لتقدير الأعضاء بالقبول او الرفض.

سعدون حماد: نحن نناقش الأرقام في ميزانية التامينات، والمادة 85 واضحة لا يفض دور الانعقاد إلا بالموافقة على الميزانية.

د. عبدالكريم الكندري: لم يكن لدينا وقت لمناقشة ميزانية التامينات، ورفضنا المشروع بالكامل، فالكلام الذي تفضل به سيد عدنان غير دقيق.

عدنان عبدالصمد: سبب رفض الميزانية لم يكن بسبب أرقام، أو نقل من باب إلى باب.

مرزوق الغانم: جلسة اليوم جلسة خاصة عقدت بناء على المادة 72 من اللائحة الداخلية لمناقشة ميزانيات الجهات الحكومية وهي:

- مؤسسة البترول الكويتية.
- الهيئة العامة للاستثمار.
- لمعهد الكويت للابحاث العلمية.
- مؤسسة التامينات الاجتماعية.
- الإدارة المالية للدولة، الإدارات والوزارات الحكومية «الميزانية العامة للدولة».

- بيان وزير المالية عن الأوضاع المالية والنقدية.

وزير المالية أنس الصالح: اتشرف بأن أعرض على مجلسكم الموقر ملامح البيان المالي عن مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية الجديدة 2018/2017، والذي يعرض ملامح السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد خلال هذه الظروف الدولية والإقليمية والمحلية الدقيقة وغير المستقرة، وفي ظل استمرار حالة عدم اليقين بمستقبل سوق النفط العالمي، وما تفرضه من تحديات جسيمة تهدد استدامة واستقرار المالية العامة.

وأضاف: لقد واجهت الكويت تحديات بالغة الصعوبة خلال السنوات الثلاثة الماضية مع بدء مرحلة انخفاض أسعار النفط الخام، وما صاحبها من صعوبات مالية واقتصادية. ولم يكن أمام الكويت من خيار سوى مواجهة هذه التحديات عبر خطط طموحة وواعدة وبرامج إصلاح هادفة ومستحقة على طريق معالجة الاختلالات الهيكلية المزمنة في اقتصادنا الوطني، وإعادة بنائه على أسس تضمن تنويع نشاطاته ومصادر دخله وتفتح آفاقا أرحب أمام القطاع الخاص تمكنه من إيجاد فرص استثمار حقيقية قادرة على رفع معدلات النمو وخلق المزيد من فرص العمل المنتج لعشرات الآلاف من أبنائنا الداخلين سنويا إلى سوق العمل.

وقال الصالح: إن مستقبل اقتصادنا الوطني واستدامة المالية العامة قد أصبحا مرهونين بقدرة السياسات العامة على مواجهة هذه المصاعب المتفاقمة. ولا يمكن لنا أن نتصدى لها أو نعالجها من دون أن تتضافر كل جهودنا، سلطة تشريعية وتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني، من أجل دعم وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي بقوة ومثابرة وإصرار.

وأضاف: لذلك بادرت اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء إلى فتح حوارات حول برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بهدف الاتفاق على رؤية مشتركة بشأن الوصول إلى برنامج وطني للاستدامة الاقتصادية والمالية.

وذكر ان النتائج الأولية للحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2016/2017 اظهرت تحقيق عجز في حدود 6.5 مليار دينار بعد استقطاع 10 ٪ من إجمالي الإيرادات التي تحول إلى احتياطي الأجيال القادمة،

■ الحكومة تتطلع إلى تعاون نواب مجلس الأمة معها في تذليل العقبات التي قد تعترض مسار الإصلاح

عدد من النواب والوزراء في حديث باسم مع وزير الصحة

ضحكات من القلب بين المويزري وعبدالصمد